

أداء السياسة النقدية فى مصر خلال الفترة (1997-2003)
بحث مقدم إلى مؤتمر الاقتصاديين المصريين الرابع والعشرون تحت موضوع: تفعيل دور السياسة النقدية فى الاقتصاد
المصرى

إعداد

حسين عبد المطلب الأسرج

ماجستير الاقتصاد-جامعة الزقازيق

دبلوم معهد التخطيط القومى

باحث اقتصادى بوزارة التجارة الخارجية المصرية

E.Mail:hossien159@yahoo.com

MOBILE:(002)(0106237534)

العنوان (عمل): 8 شارع عدلى - القاهرة-مصر-الدور 3

منزل: ميت راضى-جنها-القليوبية-مصر

الآراء الواردة تعبر عن وجهة نظر الباحث ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المكان الذى ينتمى اليه

أداء السياسة النقدية فى مصر خلال الفترة (1997-2003)

مقدمة

لا شك أن تطبيق سياسة نقدية وائتمانية ملائمة من شأنه أن يساعد كثيرا في تعبئة موارد الادخار المتاحة ووضعها في خدمة التنمية كما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادى وإيماننا من الحكومة بأهمية هذا الدور قامت بإصدار عديد من القوانين والتشريعات والقرارات الاقتصادية الهامة لمواكبة المتغيرات والتطورات الاقتصادية ولتهيئة المناخ الملائم لتوفير بيئة عمل صحية تساهم في إعطاء قوى دفع مناسبة للنمو الاقتصادى وجذب الاستثمارات، الأمر الذى انعكس على أداء السياسة النقدية فى مصر.

ويحاول هذا البحث - من خلال المنهج التحليلى - دراسة وتحليل أداء السياسة النقدية خلال الفترة (1997-2003) من خلال النقاط التالية:-

- أولا: مفهوم السياسة النقدية
 - ثانيا: تطور أدوات السياسة النقدية خلال الفترة (1997-2003)
 - ثالثا: أهم التطورات النقدية والائتمانية خلال الفترة (1997-2003)
 - رابعا: أهم التطورات المصرفية خلال الفترة (1997-2003)
- الخاتمة

أولا: مفهوم السياسة النقدية
تنصرف السياسة النقدية التقليدية إلى إدارة ومراقبة عرض واستخدام النقود فى الاقتصاد بما فى ذلك النقود المادية والائتمانية ومراقبة الصرف الأجنبى بقصد تحقيق أهداف

معينة. ويميل الاتجاه الحديث إلى توسيع مفهوم السياسة النقدية ليغطي تنظيم سيولة الاقتصاد القومى فى مجموعه دون الوقوف عند حدود الرقابة على عرض واستخدام النقود والائتمان.¹ وعلى ذلك يمكن القول بأن السياسة النقدية هى مجموعة الوسائل التى تطبقها السلطات المهيمنة على شئون النقد والائتمان (البنك المركزى) وذلك بإحداث التأثيرات على كمية النقود وكمية وسائل الدفع. كما يمكن القول أيضا أنها السياسة التى تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على المعروض النقدى من خلال الجهاز المصرفى.² وتهدف السياسة النقدية إلى التأثير على النشاط الاقتصادى والمحافظة على الاستقرار فيه والحد من خطورة التقلبات الاقتصادية العنيفة التى تصاحب مرحلة الركود والكساد والتضخم المصاحب وكذا التحكم فى المعروض النقدى وبالتالي فى القوى الشرائية المتاحة فى المجتمع.³

ويتضمن الهيكل الائتمانى إلى جانب الجهاز المصرفى⁴ الذى يشكل قطاعا رئيسيا من هيكل الائتمان فى الاقتصاد مختلف مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية التى تعمل على تجميع المدخرات القومية وإتاحتها للإفراض، سواء كان ذلك من خلال سوق النقد أو من خلال سوق رأس المال.⁵

¹ عبد الحميد القاضى، "السياسات النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 355، يناير 1974، ص 49

² لمزيد من هذه التعاريف راجع: أحمد عبد الحافظ عبد الوهاب، "دور السياسة النقدية فى التأثير على هيكل الائتمان فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس، 2001، ص ص 1-2

³ مصطفى اسماعيل عويس، "أذون الخزانة وأهميتها كأحدى وسائل تنمية سوق النقد"، البنك المركزى المصرى، معهد الدراسات المصرفية، محاضرات 92/91، ص 1

⁴ قسم قانون البنوك رقم 120 لسنة 1975 المعدل بالقانون 14 لسنة 2002 البنوك العاملة فى مصر إلى عدة أنواع أولها بنوك تجارية: وهى مؤسسات تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة، كما أنها تزاو عمليات التمويل الداخلى والخارجى وخدمته وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالى فى الداخل والخارج بما فى ذلك المساهمة فى إنشاء المشروعات وما تطلبه من عمليات مصرفية ومالية وتجارية. ثانيها بنوك الاستثمار والأعمال: وهى مؤسسات تباشر عمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة أغراض الاستثمار ويجوز لها أن تنشئ شركات الاستثمار أو شركات أخرى. وثالثها البنوك المتخصصة: وهى بنوك تقوم بالعمليات المصرفية التى تخدم نوعا محددًا من الأنشطة الاقتصادية ولا يكون قبول الودائع الجارية من أنشطتها الأساسية راجع: محمد عبد الغفار محمد، مشكلة الادخار فى مصر: الأبعاد- الأسباب سياسات العلاج، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص ص 305-306

ويتكون هيكل البنوك العاملة فى مصر حتى 30 يونيو 2003 من 62 بنكا يتبعها 2582 فرع منها 24 بنك تجارى يتبعها 383 فرع بالإضافة إلى البنوك الأربعة التجارية التى تملكها الحكومة ويتبعها 917 فرع، 32 بنك للاستثمار والأعمال منها (11 بنك مشترك وخصوصا يتبعها 148 فرع، 20 بنك تمثل فروع بنوك أجنبية ويتبعها 59 فرع)، وأخيرا البنوك المتخصصة وتشمل بنك التنمية الصناعية المصرى ويتبعه 14 فرع، البنك العقارى المصرى العربى ويتبعه 27 فرع، والبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ويتبعه 1034 فرع. وبجانب البنوك السابق ذكرها - وكلها مسجلة لدى البنك المركزى المصرى - يوجد بنكين أنشأنا بقوانين خاصة وغير مسجلين لدى البنك المركزى المصرى وهما المصرف العربى الدولى وبنك ناصر الاجتماعى. راجع الجدول رقم (6) بنهاية البحث

⁵ تعرف سوق النقد أو سوق الائتمان قصير الأجل بأنها تلك السوق التى يتم فيها إصدار وتداول الأصول النقدية قصيرة الأجل مثل أذون الخزانة والأوراق التجارية وغيرها من الأدوات الائتمانية قصيرة الأجل، ويتولى الجهاز المصرفى ممثلا فى البنك المركزى والبنوك التجارية القيام بهذه العمليات فى حين تعرف سوق رأس المال أو سوق الائتمان متوسط وطويل الأجل بأنها السوق التى يتم فيها إصدار وتداول الأصول المالية طويلة ومتوسطة الأجل مثل الأسهم والسندات وغيرها من أدوات الائتمان طويل ومتوسط الأجل، وتتولى البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال والمؤسسات غير المصرفية... الخ بالإضافة إلى سوق الأوراق المالية القيام بهذه العمليات. راجع رسالة الماجستير للباحث بعنوان: "دور سوق الأوراق المالية فى تنمية الادخار فى مصر"، كلية التجارة ببنها، قسم الاقتصاد، جامعة الزقازيق، 2002، ص ص 2-3، ص 155، أيضا يمكن مراجعة

ثانياً: تطور أدوات السياسة النقدية خلال الفترة (1997-2003)

تعتمد البنوك المركزية في إدارتها للسياسة النقدية على مجموعة من السياسات هي:-¹
1- السياسية الائتمانية: وهي السياسة التي تتعلق بالإطار العام الذي تمارس فيه مجموعة البنوك نشاطها الائتماني من حيث تحديد سعر الخصم والسقوف الائتمانية ونسب الاحتياطي الألامى ونسبة السيولة وغيرها من القيود الكمية والنوعية التي يحق للبنك المركزي استخدامها لتوجيه البنوك.²

2- سياسة سعر الصرف: وهي السياسة التي يقرها البنك المركزي بهدف إدارة سعر الصرف إدارة اقتصادية متوازنة بغرض الحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية ومنع تدهورها والمحافظة على استقرارها والدخول بانعا أو مشتريا في السوق لتحقيق الهدف.

3- سياسة إدارة الدين العام: وهي السياسة التي يقوم من خلالها البنك المركزي بإدارة الدين العام بهدف توفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل النشاط الجاري والإنفاق الجاري للدولة من خلال طرح أدون على الخزانة العامة وكذا توفير التمويل للإتفاق الإستثمارى من خلال طرح السندات طويلة ومتوسطة الأجل وإبرام القروض المحلية والدولية.

وبمقتضى قانون البنك المركزي والجهاز المصرفى والنقد رقم 88 لسنة 2003 فان البنك المركزي يضع أهداف السياسة النقدية بالاتفاق مع الحكومة وذلك من خلال مجلس تنسيقى يشكل بقرار من رئيس الجمهورية كما أنه يختص بوضع وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية.

وقد حولت المادة رقم (6) من قرار رئيس الجمهورية بإصدار النظام الأساسى للبنك المركزي المصرى رقم 64 لسنة 2004 باتخاذ الوسائل التي تكفل تحقيق أهدافه والنهوض باختصاصاته وله على الأخص مايلي:-

- أ- إصدار أوراق النقد وتحديد فئاتها ومواصفاتها
- ب- إدارة السيولة النقدية فى الاقتصاد القومى والدخول فى عمليات السوق المفتوح
- ت- إصدار الأوراق المالية التي تتناسب مع طبيعة أمواله ونشاطه وفقا لما يقرره مجلس إدارته
- ث- التأثير فى الائتمان المصرفى بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لمختلف نواحي النشاط الاقتصادى
- ج- الرقابة على وحدات الجهاز المصرفى
- ح- إدارة الاحتياطيات الدولية من الذهب والنقد الأجنبى
- خ- الإشراف على نظام المدفوعات القومية

تحقيق للباحث تحت عنوان توظيف المدخرات يبدأ من البورصة، تم نشره بمجلة الأهرام الاقتصادى ملحق

البورصة المصرية، العدد 1833، السنة 126، 2004/2/23، ص ص 12-13

¹ مصطفى اسماعيل عويس، "أدون الخزانة وأهميتها..."، مرجع سابق، ص 1

² تتجه أدوات الرقابة الكمية بصفة أساسية نحو التأثير على حجم الائتمان المصرفى دون اهتمام كبير بأوجه استخدامه. أما أدوات الرقابة النوعية فتتجه أساسا نحو التأثير على أوجه استخدام الائتمان لا على مجرد حجم الائتمان وتطبق عادة على استخدامات الائتمان المعنية بغض النظر عن صفة المقرض، كما أنها لا تقتصر على نشاط البنوك التجارية كما يغلب فى وسائل الرقابة الكمية. لمزيد من التفاصيل حول أدوات الرقابة الكمية والنوعية راجع:

- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، "اقتصاديات النقود رؤية اسلامية"، النسر الذهبى للطباعة، القاهرة، 1996، ص ص 255-267

- عبد الحميد القاضى، "دور السياسات النقدية..."، مرجع سابق، ص ص 58-62

- عبد الهادى عبد القادر سويفى، "السياسة النقدية فى ظل الانفتاح الاقتصادى"، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العددان 391-392، ابريل 1983، ص ص 26-27

د- حصر ومتابعة المديونية الخارجية على الحكومة والهيئات الاقتصادية والخدمية والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص.
ويقوم البنك بأية مهام أو يتخذ أية إجراءات يقتضيها تطبيق السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية وإحكام الرقابة على الائتمان المصرفي.

وقد حدثت تطورات فى عديد من أدوات السياسة النقدية التى يستخدمها البنك المركزى، وفيما يلى إشارة لأهم هذه التطورات خلال الفترة (1997-2003):-

1-سعر الإقراض والخصم:

اتساقاً مع تراجع معدلات التضخم¹ قام البنك المركزى بتخفيض سعر الإقراض والخصم عدة مرات خلال الفترة (1997-2003) كما هو موضح بالجدول رقم (1)، حيث تم تخفيض سعر الخصم ليصل إلى 12.25% فى نهاية يونيه 1997 مقابل 13.5% فى نهاية يونيه 1996، ثم تلى ذلك تخفيض آخر ليصل إلى 12% ثم 11%. واعتباراً من 11 نوفمبر 2002 تم تخفيض سعر الإقراض والخصم ليصل إلى 10% سنوياً بموجب قرار مجلس إدارة البنك المركزى رقم 2501 وذلك بهدف تخفيض أسعار العوائد لدى البنوك وبالتالي حفز الاستثمار ودفع حركة النشاط الاقتصادى.

2-نسبة الاحتياطى الإلزامى:

ظلت نسبة الاحتياطى الإلزامى ثابتة عند 15% خلال فترة الدراسة الى أن اتخذ مجلس إدارة البنك المركزى فى عام 2002/2001 قراراً بتخفيض هذه النسبة إلى 14% من إجمالى الودائع بالعملة المحلية بعد استبعاد أرصدة الأنظمة الادخارية ذات أجل ثلاث سنوات فأكثر من مقام النسبة، وسمح القرار أيضاً بإدراج أذون الخزانة التى يتبقى على أجل استحقاقها فترة لا تزيد عن خمسة عشر يوماً ضمن بسط نسبة الاحتياطى وبحد أقصى 10% من قيمة بسط هذه النسبة. ولقد اتخذ هذا القرار بهدف حفز البنوك على المساهمة بشكل أكبر فى توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية وبتكلفة أقل خصوصاً فى ظل معاناة الاقتصاد المصرى من حالة التباطؤ فى معدلات النمو. وفى 4 يوليو 2002 صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزى رقم 1808 بشأن إجراء تعديلات على أسلوب حساب نسبة الاحتياطى، حيث تم زيادة فترة حساب النسبة لتصبح أسبوعين بدلاً من أسبوع بما فيها أيام العطلات الأسبوعية والرسمية، كما تقرر إلغاء تضمين بسط نسبة الاحتياطى أرصدة أذون الخزانة التى يتبقى على أجل استحقاقها فترة لا تزيد عن خمسة عشر يوماً مع بقاء النسبة عند مستواها 14%.

3- أسعار الفائدة:

يتضح من الجدول رقم (1) حدوث عدة تخفيضات لأسعار الفائدة خلال فترة الدراسة، وكان ذلك نتيجة تخفيض أسعار الخصم. وقد تراجع سعر الفائدة على الودائع لمدة 3 شهور إلى 8.46% فى نهاية يونيه 2003 مقابل 9.9% فى نهاية يونيه 97. بينما ارتفع سعر العائد على القروض لمدة سنة فأقل إلى 14.1% عام 2002/2001 مقابل 13.2% فى نهاية يونيه 97، إلا أنه انخفض خلال عام 2003/2002 ليصل إلى 13.45%. وقد ارتفعت أسعار

¹ تراجع معدل التضخم ليصل إلى 2.7% عام 2002/2001 مقابل 4.8% عام 97/96، إلا أنه ارتفع عام 2003/2002 على الرغم من تراجع التوسع النقدى خلال ذلك العام ليصل إلى 4%، وقد يعزى جانب من ذلك إلى التأثيرات المرتبطة بتعويم سعر صرف الجنيه المصرى اعتباراً من 29 يناير 2003 فضلاً عن أثر التغيرات السعرية فى الخارج لعدد من السلع المستوردة. راجع: البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام 2003/2002، ص 22

العائد على أذون الخزانة لتصل إلى 10.27%، 23.10% على الأذون لمدة 91 يوماً، والأذون لمدة 182 يوماً على الترتيب في عام 2003/2002 مقابل 8.8% لكل منهما عام 97 ومقابل 7.2%، 7.65% على الترتيب عام 2002/2001. وكانت هذه الإجراءات بهدف المساهمة في مزيد من تنشيط الاستثمار، وخاصة ما صاحبها من انخفاض في معدل العائد على الودائع لم يحد من القدرة التنافسية للجنيه المصري كأداة ادخار أمام الدولار الأمريكي، حيث أنه وعلى الرغم من تراجع العائد على الودائع بالجنيه المصري إلا أنه لا يزال يفوق العائد على العملات الأجنبية وهو ما ساعد على تفضيل الادخار بالجنيه المصري.

4- عمليات إعادة شراء أذون الخزانة:

حرص البنك المركزي المصري خلال الفترة 97/96- 2003/2002 على توفير أكبر قدر من السيولة للمساهمة في دفع النشاط الاقتصادي وذلك دون الإخلال بمقتضيات الحفاظ على الاستقرار النقدي، وكان من أهم الإجراءات التي اتخذت لتحقيق ذلك بالإضافة إلى تخفيض سعر الإقراض والخصم وإعادة النظر في نطاق تطبيق نسبتي الاحتياطي والسيولة، واصل البنك المركزي عقد عمليات إعادة شراء أذون الخزانة بينه وبين بعض البنوك لترتفع إلى 209 مليار جنيه عام 2000/99 مقابل 61 مليار جنيه عام 99/98. ولكن يلاحظ كما هو موضح بالجدول التالي أنه لم يتم استخدام هذه العمليات على نطاق واسع في السنوات التالية حيث اقتصر على 122 مليار جنيه عام 2001/2000 ثم إلى 6.3 مليار جنيه عام 2003/2002. عمليات إعادة شراء أذون الخزانة

مليار جنيه

السنوات	99/98	2000/99	2001/2000	2002/2001	2003/2002
عمليات إعادة الشراء	61	209	122	51	6.3

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي المصري خلال الفترة 99/98 حتى 2003/2002

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يحدث أي تغيير يذكر على نسبة السيولة حيث ظلت عند مستوى 20% للعملة المحلية، 25% للعملة الأجنبية. كما أن البنك المركزي ما زال يعمل على تجهيز البنية الأساسية للدخول في عمليات السوق المفتوحة.

5- سعر الصرف:

ترتكز سياسة سعر الصرف في مصر على ربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي، ومعنى ذلك أنه ما لم تقم السلطات النقدية بتغيير سعر الصرف فإن قيمته تستمر ثابتة بالنسبة للدولار ولكنها تتغير بالنسبة لبقية العملات تبعاً لتغير سعر الدولار بالنسبة لتلك العملات¹. وعلى الرغم من أن النظام الرسمي لسعر الصرف منذ الأخذ بسياسة الإصلاح الاقتصادي هو نظام التعويم المدار فإن تتبع سعر الصرف منذ بداية التسعينيات يشير إلى أن النظام المطبق بالفعل كان نظام سعر الصرف المثبت، فقد اتسم سعر صرف الجنيه خلال الجانب الأكبر من فترة

¹ راجع: معبد على الجارحي، "التطورات والسياسات النقدية في مصر"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 396، إبريل 1984، ص 25

التسعينيات بالاستقرار، حيث تراوح ما بين 333 قرش/دولار عام 91 إلى 339 قرش/دولار عام 99 أي أن هامش التذبذب لم يتجاوز 1.8% على مدار ما يقرب من ثماني سنوات.¹ وفي يناير 2001 تم اتخاذ عدة إجراءات استهدفت تحقيق الاستقرار في سوق النقد الأجنبي وتضمن ذلك قيام البنك المركزي المصري بإعلان سعر صرف مركزي للدولار مقابل الجنيه المصري حدد على أساس المتوسط المرجح لأسعار الصرف الساندة في التعامل في السوق خلال فترة ثلاثة أسابيع سابقة وبحيث تلتزم البنوك وشركات الصرافة في إعلانها لأسعار الصرف لديها بحدود للتغير عن السعر المركزي لا يتجاوز 1% ارتفاعاً وانخفاضاً. ويعتبر السعر المركزي وحدود التغير قابلين للتعديل كلما كان ذلك لازماً. وفي هذا الإطار بلغ السعر المعلن من البنك المركزي (شراء/تحويلات) 385 قرش/دولار في نهاية يونيه 2001 مقابل 344.6 قرش/دولار في نهاية يونيه 2000. وتقرر في 29 يناير 2003 إلغاء العمل بالسعر المركزي للدولار وتعويم سعر صرف الجنيه، حيث تركت للبنوك حرية تحديد أسعار الشراء والبيع للنقد الأجنبي في إطار السوق الحرة للصرف الأجنبي. وقد صاحب ذلك انخفاض سعر صرف الجنيه ليبلغ المتوسط العام المرجح لسعر الدولار في السوق (شراء/تحويلات) 603.23 قرش/دولار في نهاية يونيه 2003 بمعدل انخفاض بلغ 23.3% عن نهاية يونيه 2002. ومن أجل تهيئة المناخ الملائم لإنجاح هذا القرار صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 506 لسنة 2003 والخاص بتنظيم التصرف في موارد النقد الأجنبي والذي يلزم الوزارات والهيئات العامة الاقتصادية والخدمية وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام وشركات وأفراد ومنشآت القطاع الخاص بتحويل 75% من حصيلتهم من النقد الأجنبي إلى البنوك للمساهمة في زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي.⁴

وجدير بالذكر أنه نتيجة محاولات البنك المركزي المستمرة لإعادة التوازن لسوق الصرف الأجنبي وتحقيق ثبات نسبي في سعر صرف الجنيه على أساس علاقته مع الدولار تم استنزاف جزء لا بأس به من صافي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي لتصل إلى 14.1 مليار دولار في نهاية يونيه 2002 مقابل 20.2 مليار دولار في نهاية يونيه 98، إلا أنه يلاحظ تحسن في ذلك الصافي بعد انخفاض استمر على مدار السنوات (97-2003) ليرتفع إلى 14.8 مليار دولار في نهاية يونيه 2003. وهذا الصافي يغطي ما يقرب من 12 شهراً واردات سلعية وهو ما يفوق مستوى النسبة التي تعتبرها المؤسسات الدولية في الحدود الآمنة وقدرها 6 شهور واردات. وقد جاءت هذه الزيادة انعكاساً للفائض المحقق في ميزان المدفوعات خلال عام 2003/2002 والبالغ 0.5 مليار دولار إلى جانب الزيادة الناتجة عن ارتفاع أسعار صرف بعض العملات المستثمر فيها جانباً من هذه الاحتياطيات تجاه الدولار الأمريكي والبالغ 0.2 مليار دولار.⁵

ثالثاً: أهم التطورات النقدية والانتمانية خلال الفترة (1997-2003)

قامت الحكومة خلال فترة الدراسة بإصدار عديد من التشريعات الاقتصادية لدعم السياسة النقدية وزيادة فعاليتها لعل أهمها صدور القانون رقم 14 لسنة 2002 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 120 لسنة 1975 في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي، ثم قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003، والقانون رقم 80 لسنة

¹ البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد 56، العدد 4، 2003، ص 37

² للتفاصيل راجع: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، العدد 4، المجلد 41، 2001/2000، ص ص 72-71

³ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، 2003/2002، ص 24

⁴ البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المرجع السابق، ص ص 64-65

⁵ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، 2003/2002، ص 32

2002 بشأن مكافحة غسل الأموال، بالإضافة إلى قرار تحرير سعر الصرف فى 29 يناير 2003 وغيرها من القوانين والقرارات ذات الشأن. وفيما يلى عرض لأهم التطورات النقدية والائتمانية خلال الفترة (1997-2003)

1 تطور حجم السيولة النقدية:

تشير بيانات الجدول رقم (2) بالملحق الاحصائى إلى نمو حجم السيولة المحلية من نحو 193.9 مليار جنيه فى نهاية يونيه 1997 إلى نحو 384.3 مليار جنيه فى نهاية يونيه 2003، أى بمقدار الضعف تقريبا، وبمتوسط معدل نمو سنوى بلغ 12.1% خلال فترة الدراسة. ويلاحظ أن معدل النمو السنوى فى حجم السيولة المحلية كان فى حدود ضعف معدل النمو السنوى لإجمالى الناتج المحلى بالأسعار الثابتة وهو ما يحقق هدف السياسة النقدية فى الحفاظ على درجة ملائمة من الاستقرار النقدى. وتمثل الزيادة فى السيولة المحلية نمو كل منه المعروض النقدى وأشباه النقود على النحو التالى :-

أ- تطور المعروض النقدى (كمية وسائل الدفع الجارية)

من الجدول رقم (2) يتضح أن كمية وسائل 2003 مقابلية تضاعفت خلال فترة الدراسة لتصل إلى نحو 67.2 مليار جنيه وبما يمثل 17.5% من إجمالى السيولة فى نهاية يونيه 2003 مقابل نحو 39.1 مليار جنيه وبما يمثل 20.2% من إجمالى السيولة فى نهاية يونيه 1997 محققة بمتوسط معدل نمو سنوى بلغ 9.45% خلال الفترة (1997-2003). وتمثل الزيادة فى كمية وسائل الدفع المشار إليها محصلة الارتفاع فى كل من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى والودائع الجارية بالعملة المحلية حيث بلغ متوسط النمو السنوى لها 11% ، 6.3% على الترتيب خلال فترة الدراسة. ويعد زيادة النقد المصدر على النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزى انعكاسا لسياسة إعادة هيكلة النقد المتداول التى ينتهجها البنك المركزى بهدف ترشيد استخدام أوراق النقد وبما يحقق التوازن الملائم للنقد المصدر من فئاته المختلفة مع احتياجات السوق.

ب- كمية أشباه النقود

من بيانات الجدول رقم (2) أيضا يتضح أن كمية أشباه النقود حققت نموا متصاعدا خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت من نحو 154.8 مليار جنيه فى نهاية يونيه 1997 إلى نحو 317 مليار جنيه فى نهاية يونيه 2003، بمتوسط معدل نمو سنوى بلغ 12.75% خلال فترة الدراسة. كما سجلت كمية أشباه النقود تصاعدا كبيرا فى الأهمية النسبية لها كأحد مكونات السيولة، حيث ارتفعت من نحو 79.8% فى نهاية يونيه 1997 إلى نحو 82.5% فى نهاية يونيه 2003. وترجع هذه الزيادة إلى تصاعد الودائع غير الجارية بالعملة المحلية لتصل إلى 212 مليار جنيه فى نهاية يونيه 2003 مقابل 116.8 مليار جنيه فى نهاية يونيه 1997 بمتوسط معدل نمو سنوى بلغ 10.4% خلال فترة الدراسة. كما تصاعدت أيضا الودائع بالعملات الأجنبية بمعدل 18.4% فى المتوسط خلال نفس الفترة لتصل إلى 105 مليار جنيه فى نهاية يونيه 2003 مقابل 38.1 مليار جنيه فى نهاية يونيه 1997. ويعزى الارتفاع فى الودائع غير الجارية بالعملة المحلية كما سيأتى توضيحه - أساسا إلى نمو ودائع القطاع العائلى وودائع قطاع الأعمال الخاص بمقدار 13.1% ، 4.1% فى المتوسط على الترتيب خلال الفترة (1997-2003) بينما تراجعت ودائع قطاع الأعمال العام بمعدل 4.1% فى المتوسط خلال نفس الفترة.

2- الأصول المقابلة

أصافى الأصول الأجنبية

من الجدول رقم (2) يلاحظ الاتجاه النزولى لصافى الأصول الأجنبية وتساعد العجز فى صافى هذه الأصول ليصل إلى أدنى مستوى له عام 2002 محققا نحو 17.3 مليار جنيه مقابل 56.1 مليار جنيه عام 1997 وبمتوسط معدل انخفاض سنوى بلغ 12.4% خلال فترة الدراسة. ويلاحظ أن صافى الأصول الأجنبية قد أظهر تحسنا ملحوظا عام 2003 ليصل إلى 25.4 مليار جنيه. وقد يعزى ذلك بصفة أساسية إلى أثر تغير سعر الصرف بالإضافة إلى زيادة حصيلة مبيعات البترول إلى جانب ارتفاع عوائد المرور فى قناة السويس.

ب- صافى الائتمان المحلى

زاد صافى الائتمان المحلى بمتوسط معدل نمو قدره حوالى 13.3% خلال فترة الدراسة حيث وصل إلى نحو 387.4 مليار جنيه عام 2003 مقابل 183.5 مليار جنيه عام 97. ويلاحظ أن الزيادة فى مطلوبات قطاع العمال الخاص هى السبب الرئيسى للزيادة فى معدلات الائتمان المحلى، حيث زادت بمتوسط معدل نمو سنوى يقارب 16% خلال فترة الدراسة، وزادت أيضا أهميتها النسبية من حوالى 47.9% عام 97 إلى حوالى 55.3% عام 2003. كما ارتفع أيضا صافى مطلوبات الجهاز المصرفى من القطاع الحكومى (متضمنا الهيئات العامة الاقتصادية) ليلبغ صافى مديونيته 103.5 مليار جنيه وبما يمثل 26.7% من إجمالى الائتمان المحلى فى 2003 مقابل 43.7 مليار جنيه وبما يمثل 23.8% من إجمالى الائتمان المحلى عام 97. محققا متوسط معدل نمو سنوى بلغ 15.5% خلال فترة الدراسة.

ج- صافى البنود الأخرى

يلاحظ من الجدول رقم (2) انخفاض الرصيد السالب لصافى البنود الأخرى (حسابات رأس المال وصافى الأصول والخصوم غير المبوبة) بمقدار 17.1 مليار جنيه لتصل إلى سالب 28.61 مليار جنيه عام 2003 مقابل سالب 45.71 مليار جنيه عام 97 بمتوسط معدل انخفاض قدره 7.51% خلال فترة الدراسة.

رابعاً: أهم التطورات المصرفية خلال الفترة (1997-2003)

نشطت البنوك خلال فترة الدراسة نشاطا ملحوظا، ويتجلى ذلك من خلال تحليل السمات الرئيسية لهذا النشاط كما يلى :-

1. تطور المركز المالى الإجمالى للبنوك

تشير بيانات الجدول رقم (3) إلى ارتفاع المركز المالى الإجمالى للبنوك من نحو 302 مليار جنيه فى نهاية يونيه 1997 إلى نحو 577.94 مليار جنيه فى نهاية يونيه 2003، بمتوسط معدل نمو سنوى بلغ 11.4% خلال فترة الدراسة. ويعكس الارتفاع فى جانب الخصوم أساسا زيادة الودائع لتبلغ أرصدها 403.1 مليار جنيه وبما يشكل 69.7% من جملة الخصوم عام 2003 مقابل 200.6 مليار جنيه وبما يمثل 66.4% من جملة الخصوم عام 97. أما فى جانب الأصول فكان التصاعد انعكاسا لما يلى:-

- زيادة أرصدة البنوك لدى البنك المركزى لتصل إلى 110.9 مليار جنيه فى نهاية يونيه 2003 مقابل 42.6 مليار جنيه فى نهاية يونيه 1997 بمتوسط معدل نمو سنوى بلغ 17.3% خلال فترة الدراسة.
- زيادة أرصدة الإقراض والخصم لتصل إلى 284.7 مليار جنيه وبما يمثل 49.3% من مجموع المركز المالى للبنوك فى نهاية يونيه 2003 مقابل 152.2 مليار جنيه وبما يمثل 50.4% من مجموع المركز المالى للبنوك فى نهاية يونيه 1997 بمتوسط معدل نمو سنوى بلغ 11% خلال فترة الدراسة.
- زيادة الأوراق المالية والاستثمارات لتصل إلى 111.34 مليار جنيه وبما يمثل 19.3% من مجموع المركز المالى للبنوك فى نهاية يونيه 2003 مقابل 53.1 مليار جنيه وبما يمثل 17.6% من مجموع المركز المالى للبنوك فى نهاية يونيه 1997 بمتوسط معدل نمو سنوى بلغ 13.1% خلال فترة الدراسة. ويلاحظ أن معظم الزيادة قد تركزت فى

الأذون على الخزانة التي ارتفعت إلى 53.65 مليار جنيه وبما يمثل 48.2% من هيكل محفظة الأوراق المالية للبنوك في نهاية يونيه 2003 مقابل 28.96 مليار جنيه وبما يمثل 54.5% من هيكل محفظة الأوراق المالية للبنوك في نهاية يونيه 1997. ويلاحظ أيضا تنوع عناصر المحفظة المالية للبنوك في عام 2003 حيث احتلت السندات الحكومية نسبة 30.3%، ثم مساهمات رؤوس أموال الشركات نسبة 12%، واستثمارات في أوراق مالية أجنبية نسبة 5.5%، واستثمارات في سندات غير حكومية بنسبة 4%¹.

2- الودائع

تشير بيانات الجدول رقم (4) إلى نمو الودائع لدى البنوك بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 12.3% خلال فترة الدراسة لتصل إلى نحو 403.1 مليار جنيه في نهاية يونيه 2003 (منها نحو 278.2 مليار جنيه وبما يشكل 69% من جملة الودائع بالعملة المحلية، 124.97 مليار جنيه بالعملة الأجنبية² وبما يمثل 31% من جملة الودائع) مقابل 200.6 مليار جنيه عام 97 (منها نحو 151.7 مليار جنيه وبما يشكل 75.6% من جملة الودائع بالعملة المحلية، 48.9 مليار جنيه بالعملة الأجنبية وبما يمثل 24.4% من جملة الودائع). ويشير توزيع الودائع بالعملة المحلية خلال فترة الدراسة إلى نمو ودائع القطاع العائلي بنحو 12.7% في المتوسط لتصل إلى نحو 187.6 مليار جنيه وبما يشكل 67.4% من جملة الودائع بالعملة المحلية في نهاية يونيه 2003 مقابل 91.4 مليار جنيه وبما يمثل 60.3% من جملة الودائع المحلية في عام 97. كما ارتفعت ودائع قطاع الأعمال الخاص والقطاع الحكومي إلى 30.1 مليار جنيه، 46.15 مليار جنيه على الترتيب عام 2003 مقابل 22.4 مليار جنيه، 20.1 مليار جنيه على الترتيب عام 97، محققة متوسط معدل نمو سنوي بلغ 5%، 14.9% على الترتيب. في حين انخفضت ودائع كل من القطاع الحكومي والعالم الخارجي لتصل إلى 13.9 مليار جنيه، 498 مليون جنيه على الترتيب عام 2003 مقابل 17 مليار جنيه، 687 مليون جنيه على الترتيب عام 97، محققة متوسط معدل انخفاض سنوي بلغ 3.3%، 5.2% على الترتيب خلال فترة الدراسة.

ويلاحظ أيضا أن ودائع القطاع العائلي ساهم بمعظم الزيادة في الودائع بالعملة الأجنبية خلال فترة الدراسة، حيث نمت بنحو 19.7% في المتوسط لتصل إلى نحو 77.1 مليار جنيه وبما يشكل 61.7% من جملة الودائع بالعملة الأجنبية في نهاية يونيه 2003 مقابل 26.2 مليار جنيه وبما يمثل 53.6% من جملة الودائع الأجنبية في نهاية يونيه 97.

3- النشاط الاقراضى (التسهيلات الائتمانية)

يحتل النشاط الاقراضى جانبا كبيرا من توظيفات البنوك. فقد بلغت أرصدة التسهيلات الائتمانية نحو 284.7 مليار وبما يشكل 49.3% من جملة المركز المالى للبنوك جنيه في نهاية يونيه 2003 مقابل 152.2 مليار جنيه وبما يشكل 50.3% من جملة المركز المالى للبنوك جنيه في نهاية يونيه 1997.

تشير بيانات الجدول رقم (5) والذي يوضح توزيع أرصدة الائتمان بالعملة المحلية والأجنبية وفقا لقطاعات النشاط الاقتصادى خلال الفترة (1997-2003) إلى استئثار قطاع الصناعة بالجانب الأكبر من التسهيلات الائتمانية المقدمة خلال فترة الدراسة لتصل إلى نحو 74.3 مليار جنيه وبما يشكل 34% من جملة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية

¹ راجع : البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ، 2002/2003، ص 54

² تشمل هذه الودائع نحو 29.1 مليار جنيه نتيجة التغير فى سعر صرف الجنيه المصرى، راجع المرجع السابق

فى نهاية يونيه 2003 مقابل 32.9 مليار جنيه وبما يمثل 29% من جملة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية فى نهاية يونيه 1997. وتلاه قطاع الخدمات بما يمثل 29% ليصل إلى نحو 58.5 مليار جنيه عام 2003 مقابل 25.6 مليار جنيه وبما يمثل 22.5% فى عام 1997. وبالرغم من نمو التسهيلات الائتمانية المقدمة لكل من قطاع التجارة، والزراعة، والقطاعات غير الموزعة لتصل إلى 47.5 مليار جنيه، 4.5 مليار جنيه، 33.8 مليار جنيه على الترتيب عام 2003 مقابل 26.97 مليار جنيه، 3.3 مليار جنيه، 24.8 مليار جنيه على الترتيب عام 1997. إلا أن الأهمية النسبية لها انخفضت لتصل إلى 21.7%، 2.1%، 15.5% على الترتيب عام 2003 مقابل 23.8%، 2.9%، 21.8% على الترتيب عام 1997. وفيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة الأجنبية، فيلاحظ أيضا استحواذ قطاع الصناعة على النسبة الغالبة من هذه التسهيلات حيث وصلت نسبتها 40.6% فى نهاية يونيه 2003 مقابل 38.3% فى نهاية يونيه 1997، وحصل قطاع الخدمات على 36.9% مقابل 25.6%، قطاع التجارة على 17.5% مقابل 27.2%، أما قطاع الزراعة فقد حصل على ما نسبته 0.7% مقابل 0.9% خلال نفس الفترة.

الخاتمة

بعد ذلك الاستعراض السريع لتطور السياسة النقدية فى مصر خلال الفترة (1997-2003) نستخلص مايلى:-

- أولاً: يمكن القول بأن أهداف السياسة النقدية خلال تلك الفترة تمحورت حول ما يلى:-
- العمل على تنشيط الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية فى إطار الحفاظ على درجة ملائمة من الاستقرار النقدى. وخفض معدلات البطالة.
- العمل على تحقيق الاستقرار النقدى والحفاظ على مستوى ملائم لسعر صرف الجنيه المصرى من حيث دفع عجلة التنمية وخفض معدلات البطالة.
- الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق الاستقرار فى النقد المصرى.
- استقرار الأسعار كهدف نهائى

ومع ذلك فإنه يمكن القول بأن السلطات النقدية لم تستطع تحقيق كل النتائج المرجوة من هذه الأهداف، فالحكومة لم تستطع الحفاظ على مستوى ملائم لسعر الصرف وانتشرت المضاربات على الدولار مما اضطر الحكومة إلى التدخل بوضع سعر مركزى ثم إلغائه بعد ذلك وتعويم الجنيه ليقترب نحو 82% من قيمته عام 2003 مقارنة بما كان عليه عام 1997- باعطاء حرية تحديد أسعار الشراء والبيع للنقد الأجنبى فى إطار السوق الحرة للصرف الأجنبى وأيضا إلزام جميع شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص أفرادا وشركات من تحويل 75 من حصيلتهم من النقد الأجنبى للبنوك إلى جانب بعض القرارات الأخرى التى قننت استخدام النقد الأجنبى. ومع ذلك أيضا حدثت زيادات متوالية فى المستوى العام للأسعار وتضاعف معدل التضخم رغم انخفاض معدلات التوسع النقدى وبالتالي لم يتحقق استقرار الأسعار. علاوة على ذلك فإن سياسة تثبيت سعر الصرف ومحاولة الحكومة إعادة الاستقرار لسعر صرف الجنيه بصفة مستمرة كلفها استنزاف ما يقرب من 27% من صافى الاحتياطيات الدولية لتصل إلى نحو 14.1 مليار دولار عام 2002 مقابل 20.2 عام 1997. كما أن ما تحقق من إنجازات خلال هذه السنوات لا يمكن إرجاعه بصفة أساسية إلى نجاح السياسة النقدية.

ثانياً: على الرغم من نمو الودائع خاصة بالعملة المحلية كما سبق بيانه إلا أنه يلاحظ التحول عن الادخار بالجنيه المصرى -وان كان بشكل طفيف- حيث كانت الودائع بالعملة المحلية تشكل ما نسبته 75.6% من إجمالى الودائع عام 97 بينما اقتصرت على 69% عام 2003، وارتفعت تدريجيا الودائع بالعملة الأجنبية إلى 31% من جملة الودائع عام 2003 مقابل 24.4% من جملة الودائع عام 1997. ولذلك يجب دراسة هيكل أسعار الفائدة فى المستقبل خاصة فى ظل الدعوة لرفع أسعار الفائدة على الدولار بعد ان تم تخفيضها عدة

مرات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مع مراعاة تأثير إعادة هيكلة أسعار الفائدة على مستويات الاستثمار ومقتضيات عملية التنمية وأيضا التدفقات المالية قصيرة الأجل وأسعار الصرف. علاوة على ما سبق فإن ما تحقق من زيادة في المدخرات لم يتم توجيهه نحو الاستثمار بالشكل المرغوب بل هو أدنى بكثير من القدر المأمول تحقيقه.

ثالثا: ترتبط الدعوة إلى تخفيض سعر العملة في دولة ما بمحاولة إيجاد بعض السبل الممكنة لتحسين موقف ميزان مدفوعات الدولة ذات الشأن وتدعيم احتياطاتها، وهذا مبنى على ما تواتر في التحليل الاقتصادي من أن تخفيض سعر العملة تحت ظروف معينة سوف يرفع من أسعار وارداتها المحلية فينخفض الطلب عليها محليا وسيخفف من أسعار صادراتها بالعملة الأجنبية فيزيد الطلب عليها خارجيا، وهذا يؤدي بالتالي إلى تحسن الميزان التجاري للدولة المعنية. كما هو مبنى أيضا على ملاحظة أن مستويات الاستهلاك في بعض الدول النامية تفوق ما يمكن أن تتيحه مستويات الدخل ولذلك فإن خفض العملة المحلية سوف يرفع تكلفة كل من الجزء المستورد والجزء القابل للتصدير من ذلك الاستهلاك محققا بذلك انخفاض في مستواه وبالتالي رفع مستوى الادخار اللازم للتنمية. أو عبارة أخرى فإن تخفيض سعر صرف عملة دولة ما من شأنه أن يزيد من القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدولة إذا ارتبط بمرونة في صادراتها فيجب أن تكون صادراتها من المواد الأولية التي تنخفض مرونة الطلب عليها، كما لا يجب أن تكون وارداتها من سلع غذائية لا تخضع لطلب مرن أو سلع استثمارية تعتبر ضرورية لعملية التنمية. وبالنسبة لمصر ومن خلال مطالعة بيانات التصدير يتبين ضعف استجابة التغيرات في الصادرات السلعية غير البترولية للتحركات في سعر الصرف، ففي حين تزامن تراجع سعر الصرف بنحو 1.5% عام 99/98 بتنامي الصادرات السلعية غير البترولية بنحو 19.5% فقد اقتصرت الزيادة في تلك الصادرات خلال عام 2003/2002 على نحو 6.4% على الرغم من تراجع سعر الصرف بنحو 25.2% خلال ذات العام. لذلك فإنه حان الأوان لربط الجنيه المصري بسلة من العملات التي تراعى نسب التجارة بين دولة كل عملة وبين مصر وان تتسم هذه السلة بالمرونة لكي يسمح بتغيير الأوزان النسبية كلما حدث تغير جوهري مع أخذ المصالح الإقليمية في الاعتبار وهذا يستدعي النظر في تجارة مصر مع الدول العربية والأفريقية.

رابعا: لكي تتمكن السلطات النقدية من توفير حاجة النمو الاقتصادي من الأرصدة النقدية دون التسبب في تضخم الأسعار فإنه يتعين عليها مراقبة الطلب على النقود وتوجيه عرض النقود بالصورة التي تستوفي احتياجات الطلب على الأرصدة النقدية أو تقترب منها ولذلك يجب عمل دراسات لقياس دالتى طلب وعرض النقود بغرض التنبؤ بالتصرفات المحتملة، بالإضافة إلى ما يقوم به البنك المركزي من تخطيط كمية النقود والائتمان بما يتناسب مع معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي والمعدل المرغوب في ارتفاع الأسعار لضمان التوفيق بين مقتضيات التنمية ومقتضيات الأسعار.

خامسا: تمشيا مع رغبة البنوك في تنويع عملاتها وعدم قصر النشاط الاقراضى على عدد محدود من العملاء جاء في المادة رقم 71 من القانون 88 لسنة 2003 بشأن البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد بأنه يتعين على البنك ألا تتجاوز نسبة الائتمان المقدمة منه للعميل الواحد نسبة 30% من قاعدته الرأسمالية وذلك كنوع من الحد من التركيز. ولكن نظرا لما يتوقع من تزايد رؤوس أموال البنوك مستقبلا فإنه يجب النظر في هذه النسبة حيث أنها تعد مرتفعة كقيمة مطلقة وهو ما يؤدي إلى عكس ما هدفت إليه المادة المشار إليها.

¹ معيد على الجارحى، "التطورات والسياسات النقدية في مصر"، مرجع سابق، ص 149
² البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، العدد 4، المجلد 56، ص 39 مع ملاحظة ان سعر صرف الجنيه انخفض بنحو 82% فى عام 2003 عما كان عليه عام 1997

سادسا: استكمال إجراءات تأسيس الشركة القابضة التي أعلنت عنها الحكومة فى سبتمبر 2003 والتي ستكون مهمتها الإشراف على إدارة البنوك التجارية العامة والمتخصصة نيابة عن الدولة وبحيث تكون مهمتها الإشراف على إدارة محفظة البنوك ووضع الاستراتيجيات والخطط اللازمة لتطوير تلك البنوك، وأيضا استكمال إجراءات تأسيس الشركة الأخرى التي ستكون مهمتها إدارة المحافظ الاستثمارية لبنوك القطاع العام بغرض تعظيم العائد من تلك المحافظ.

سابعا: تدعيم البنك المركزى المصرى لتطوير الوظيفة الرقابية له لتتواءم مع التطورات العالمية فى الصناعة المصرفية وتعظيم الاستفادة من التقدم التكنولوجى لزيادة وتحسين نوعية الخدمات المصرفية فى ظل تنامى المنافسة وألا يقتصر دوره على التحقق من سلامة المراكز المالية للبنوك والوقوف على مدى التزامها بالتشريعات والقواعد والتعليمات والقرارات التي ترتبط بالعمل المصرفى بل يجب أن تمتد إلى تقييم أداء البنوك فى مختلف المناطق وذلك يستلزم دعمه بالكوادر الفنية القادرة على القيام بهذه الأعمال بالقدر الكافى. إلى جانب الاستمرار فى رفع كفاءة العاملين بالجهاز المصرفى بما يساعدهم على سرعة استيعاب المستجدات والتطورات العالمية التلاحقة فى مجال العمل المصرفى.

المراجع:

- 1- أحمد عبد الحافظ عبد الوهاب، "دور السياسة النقدية فى التأثير على هيكل الائتمان فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس 2001،
- 2- البنك المركزى المصرى، التقارير السنوية خلال الفترة 98/97 حتى 2003/2002
- 3- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، المجلد 56، العدد 4، 2003
- 4- حسين عبد المطلب الأسرج، "دور سوق الأوراق المالية فى تنمية الادخار فى مصر"، كلية التجارة بينها، قسم الاقتصاد، جامعة الزقازيق، 2002
- 5- _____، "توظيف المدخرات يبدأ من البورصة"، تحقيق بمجلة الأهرام الاقتصادى ملحق البورصة المصرية، العدد 1833، السنة 126، 2004/2/23
- 6- عبد الحميد القاضى، "السياسات النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 355، يناير 1974.
- 7- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، "اقتصاديات النقود رؤية اسلامية"، النسرة الذهبى للطباعة، القاهرة، 1996
- 8- عبد الهادى عبد القادر سويفى، "السياسة النقدية فى ظل الانفتاح الاقتصادى"، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العددان 391-392، ابريل 1983
- 9- مصطفى اسماعيل عويس، "أذون الخزانة وأهميتها كأحدى وسائل تنمية سوق النقد"، البنك المركزى المصرى، معهد الدراسات المصرفية، محاضرات 92/91
- 10- محمد عبد الغفار محمد، مشكلة الادخار فى مصر: الأبعاد- الأسباب- سياسات العلاج"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997،
- 11- معبد على الجارحى، "التطورات والسياسات النقدية فى مصر"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 396، ابريل 1984

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل أداء السياسة النقدية في مصر خلال الفترة (1997-2003) بغرض الوقوف على مدى تحقيق هذه السياسة لأهدافها. فقد قامت الحكومة خلال هذه الفترة بإصدار عدد من القوانين واتخاذ العديد من القرارات لدعم وتفعيل السياسة النقدية، لعل أهمها، القانون رقم 88 لسنة 2003 بشأن البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد، وأيضاً القرار الخاص بتحرير سعر صرف الجنيه المصري، بالإضافة إلى تخفيض سعر الإقراض والخصم عدة مرات وأيضاً تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي وتعديل طرق حسابها. وبعد تحليل أهم التطورات النقدية والائتمانية بالإضافة إلى التعرض لأهم التطورات المصرفية، خلص البحث إلى أنه على الرغم من هذه الجهود إلا أن السلطات النقدية لم تستطع تحقيق جميع الأهداف المرجوة من السياسة النقدية خلال فترة الدراسة، حيث لم تستطع تحقيق مستوى ملائم لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار، حيث انخفض بنحو 81% عام 2003 مقارنة بما كان عليه عام 97، وساهم ذلك في تضاعف معدل التضخم بالرغم من تراجع معدلات التوسع النقدي. كما ساهمت محاولات الحكومة المستمرة لإعادة التوازن لسعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار على استنزاف نحو 27% من صافي الاحتياطيات الدولية.

وأخيراً يقدم البحث عدد من التوصيات لدعم وتفعيل السياسة النقدية مستقبلاً مثل ربط الجنيه المصري بسلة عملات، وإعادة هيكلة أسعار الفائدة، والنظر في نسبة الائتمان الممنوحة للعميل الواحد من قبل البنوك واستكمال تأسيس الشركة القابضة للبنوك الحكومية ودعم البنك المركزي والجهاز المصرفي بالكوادر الفنية المؤهلة.

Abstract

The purpose of this paper is to review the performance of the monetary policy in Egypt during (1997-2003). Many salient economic laws and decrees were promulgated, such as the law NO 88/2003 on the central bank of Egypt (CBE), the banking system and currency. Also the decree on liberalizing the L.E. exchange rate. In addition to reduce the discount rate and reserves ratio. The main finding after reviewing the monetary and banking policy and developments in monetary aggregate, the monetary authorities couldn't achieve all the objectives of the monetary policy. The Egyptian pound lost 81% of its value in 2003 compared with 97. As a reflection, the inflation rate became double although the decreasing in the monetary expansion. Moreover, the net international reserves declined by 27% in the same period as a result of CBE interference in the foreign exchange market as a seller of the foreign exchange. Finally, the paper makes a number of recommendations to activate the monetary policy such as, pegging the Egyptian pound to a basket of currencies, restructuring the interest rates, necessity of reducing the percent of credit provided by banks, move forward to incorporate a holding company to supervise the management of public commercial and specialized banks on behalf of government, offer more support to CBE and the Egyptian banking system.

جدول رقم (1)
تطور أسعار الإقراض والخصم خلال الفترة (1997-2003)
%

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	نهاية يونيو
10	11	11	12	12	12	12.25	أولاً: سعر الإقراض والخصم
							-
							ثانياً: أسعار الفائدة
8.46	9.42	9.43	9.29	9.00	9.10	10	أ. الودائع لمدة 3 شهور
13.45	14.10	13.57	13.11	13.20	13.20	13.80	ب. القروض لمدة سنة فأقل
							ثالثاً: متوسط أسعار العائد على أذون الخزائنة
10.270	7.198	9.059	9.094	8.84	8.80	8.90	أ. لمدة 91 يوم
10.228	7.651	9.077	9.095	8.84	8.80	8.90	ب. لمدة 182 يوم

المصدر البنك المركزي المصري

جدول رقم (2)
تطور السيولة المحلية والأصول المقابلة خلال الفترة (1997-2003)
القيمة بالمليون
جنيه

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	نهاية يونيو
384262	328728	284873	255272	234568	210487	193902	أولاً: السيولة المحلية
							-
67212	59805	53448	49738	48838	43588	39052	أ. وسائل الدفع الجارية
48258	42299	38161	35042	32875	29518	25829	النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى
18954	17506	15287	14696	15963	14070	13223	الودائع الجارية بالعملة المحلية
317050	268923	231425	205534	185730	166899	154850	ب. أشباه النقود
212010	192718	170681	157602	145199	128668	116776	الودائع غير الجارية بالعملة المحلية
105040	76205	60744	47932	40531	38231	38074	الودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية
							ثانياً: الأصول المقابلة
25429	17285	18957	23393	29385	44836	56110	صافى الأصول الأجنبية
387446	360090	321870	286639	256830	211827	183506	الائتمان المحلى
-28613	-48647	-55954	-54760	-51647	-46176	-45714	صافى البنود الأخرى

المصدر البنك المركزى المصرى

جدول رقم (3)
تطور المركز المالى الإجمالى للبنوك خلال الفترة (1997-2003)

القيمة بالمليون جنيه

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	نهاية يونيو
5557	4453	3485	3431	3220	3121	3210	نقدية
111337	87726	71142	60818	60114	65148	53088	أوراق مالية واستثمارات منها:
53651	39740	28442	20601	21342	35295	28956	أذون خزانة على الحكومة المصرية
33666	24423	20899	19888	19187	13962	13614	أوراق مالية حكومية بخلاف الأذون
110873	83245	67047	49400	45098	44607	42608	أرصدة لدى البنوك فى مصر
29799	20002	16252	17776	16106	23121	32931	أرصدة لدى البنوك فى الخارج
284721	266100	241470	226776	204132	172379	152189	أرصدة الإقراض والخصم
35650	33939	28966	24137	22956	21186	17993	أصول أخرى
577937	495465	428362	382338	351626	329562	302019	الأصول = الخصوم
							الخصوم
18155	12531	12038	11764	11373	10566	9137	رأس المال
11805	11238	10156	9226	8132	7132	4435	الاحتياطيات
40099	35869	31200	27554	25984	23392	20744	المخصصات
14866	14057	11922	10579	9147	7354	4807	سندات وقروض طويلة الأجل
35580	35094	28158	24210	21413	29744	29156	التزامات قبل البنوك فى مصر
16246	11831	11486	9970	11306	11121	6814	التزامات قبل البنوك فى الخارج
403145	340868	291224	260429	237343	216466	200574	إجمالى الودائع
38041	33977	32178	28606	26928	23787	26352	خصوم أخرى

المصدر البنك المركزى المصرى

جدول رقم (4)

تطور إجمالي الودائع بالبنوك وفقا للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1997-2003)

القيمة بالمليون جنيه

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	نهاية يونيو
403145	340868	291224	260429	237343	216466	200574	الودائع إجمالية
278180	250106	218237	199619	184756	166206	151666	بالعملة المحلية الودائع
46071	38578	31064	26201	21936	21618	20122	الحكومي القطاع
13929	13930	12814	12811	14135	15158	17023	الأعمال العام قطاع
30087	31594	29079	30976	31385	26076	22436	الأعمال الخاص قطاع
187595	165648	144986	129320	116470	102600	91398	العائلى القطاع
498	356	294	311	830	754	687	خارجى عام
124965	90762	72987	60810	52587	50260	48908	بالعملة الأجنبية الودائع
18977	13328	10943	11898	9906	10123	8728	الحكومي القطاع
2878	2194	2580	2514	2049	2163	2868	الأعمال العام قطاع
25179	19426	17565	13703	11151	9784	9250	الأعمال الخاص قطاع
77111	54775	40782	31844	27998	26482	26219	العائلى القطاع
820	1039	1117	851	1483	1708	1843	خارجى عام

المصدر: البنك المركزى المصرى

جدول رقم (5)

تطور إجمالي التسهيلات الممنوحة وفقا للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1997-2003)

القيمة بالمليون جنيه

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	نهاية يونيو
							بالعملة المحلية
4521	5166	4749	4828	5515	4217	3299	الزراعة
74269	73178	64950	58410	47698	37789	32928	الصناعة
47530	47251	42797	42919	37997	31021	26986	التجارة
58546	54325	50260	45706	38277	30246	25568	الخدمات
33830	33088	31226	28810	26800	23266	24799	غير موزعة قطاعات
218696	213008	193982	180673	156287	126539	113580	الإجمالي
							بالعملة الأجنبية
447	550	554	526	499	506	351	الزراعة
26782	20561	19772	18817	19277	17378	14796	الصناعة
11557	9175	7983	8790	10197	11189	10543	التجارة
24341	20097	16124	14800	14856	13111	9873	الخدمات
2899	2709	3055	3170	3016	3656	3046	غير موزعة قطاعات
66026	53092	47488	46103	47845	45840	38609	الإجمالي

المصدر: البنك المركزي المصري

جدول رقم (6)
تطور هيكل الجهاز المصرفى خلال الفترة (1997-2003)

		بنوك غير تجارية								البنوك التجارية				نهاية يونيو		
		البنوك المتخصصة				بنوك الاستثمار والأعمال				بنوك مشتركة وخاصة		بنوك القطاع العام				
الإجمالى		البنك الرئيسى للتنمية والإنتمان الزراعى		البنك العقارى المصرى العربى		بنك التنمية الصناعية المصرى		فروع بنوك أجنبية		بنوك مشتركة وخاصة						
الفروع	البنوك	الفروع	البنوك	الفروع	البنوك	الفروع	البنوك	الفروع	البنوك	الفروع	البنوك	الفروع	البنوك	الفروع	البنوك	
2325	64	976	1	22	2	14	1	42	21	90	11	298	24	883	4	1997
2391	63	994	1	23	2	14	1	42	20	98	11	312	24	908	4	1998
2434	63	1004	1	25	2	14	1	45	20	105	11	323	24	918	4	1999
2481	62	1029	1	26	1	14	1	47	20	112	11	340	24	913	4	2000
2536	62	1031	1	26	1	14	1	51	20	126	11	367	24	921	4	2001
2561	62	1033	1	26	1	14	1	58	20	136	11	375	24	919	4	2002
2582	62	1034	1	27	1	14	1	59	20	148	11	383	24	917	4	2003